



وتستمر المسيرة



نَمَطُ الاحِيَّاتِ مِنْ خَلَالِ اِيَّاهُمْ اَفْرَادٌ بِوْجُودِ جَوَائزِ مَالِيَّةٍ

وَأَمْوَالٌ مَحْجُوزَةٌ وَمَجْمُدةٌ عَبْرِ وَسَائِلِ التَّوَاصُلِ الإِجْتِمَاعِيِّ

دِرَاسَةٌ مِنْ وَاقِعِ الْاخْطَارَاتِ وَطَلَبَاتِ الْمَعْلُومَاتِ الدُّولِيَّةِ الْوَارِدَةِ لِلْوَحْدَةِ

إِعْدَادٌ وَحْدَةٌ مَكَافِحةٌ غَسلِ الْأَمْوَالِ وَتَمْوِيلِ الْإِرْهَابِ

المُمْلَكَةُ الْأَرْدُنِيَّةُ الْهَاشِمِيَّةُ



وتستمر المسيرة



ملخص الحالة:-

ورد الى وحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب (32) إخطار و(6) طلبات معلومات دولية من عدد من الجهات المبلغة ومن وحدات نظيرة متعلقة بحوالات مالية مشبوهة يتم ارسالها لأشخاص يقومون بالاحتيال على افراد من خلال ايهامهم بوجود جوائز مالية وأموال مجمدة ومحجوزة، حيث تكون آلية الحصول على هذه الأموال من خلال ارسال مبالغ مالية عبر أنظمة التحويل المختلفة كرسوم لتسليم الجوائز أو لفك الحجز عن المبالغ المحجوزة أو المجمدة.

أبرز مؤشرات الإشتباه جاءت كما يلى:-

- يقوم المشتبه بهم بإنشاء صفحات وهمية على موقع التواصل الاجتماعي المختلفة تتمحور حول تقديم جوائز مالية، حيث يقوم المشتبه بهم بارسال رسائل بشكل عشوائي للاشخاص المشتركون على موقع التواصل الاجتماعي والتواصل معهم ومحاولة إقناعهم بارسال مبلغ مالي معين من خلال احدى أنظمة التحويل المعمول بها كرسوم للحصول على الجائزة.

- يقوم المشتبه به بتزويد المرسل باسم شخص ما لارسال الحوالة له، مع طلب ارسال صورة عن وصل الحوالة التي تم ارسالها الى رقم هاتف معين عبر تطبيق واتس اب.



وتستمر المسيرة



فَرَحِيْلَةُ الْكَوْنِيْغِيْهِ
عَسْلَمَةُ الْأَقْوَالِ وَقَوْلَةُ الْإِرْهَابِ

- يقوم المشتبه به باستلام الحوالة من خلال شركات الصرافة العاملة في المملكة وتنقاوت افصاحات المشتبه به للشركة، حيث يقوم بتقديم اسباب مختلفة في كل مرة يستلم فيها الحالات ومنها: (مساعدة مالية، سداد دين، ثمن بضاعة يتم بيعها عبر الانترنت، قرابة، تبرعات،...).
- يقوم المشتبه به باستلام الحالات من خلال عدة شركات صرافية، كما يقوم بالتنقل بين فروع الشركة الواحدة المختلفة عند استلام الحالات محاولا عدم لفت النظر له عند تكرار استلام الحالات.
- تقديم عدة ارقام هواتف لشركة الصراف عند استلام الحالات معظمها غير فعال.
- يقوم المشتبه به بعمل حظر للأشخاص الذين يرسلون المبالغ التي يطلبها منهم على وسائل التواصل الاجتماعي بهدف عدم التواصل معهم.
- تصريح المرسلين لشركات الصراف عند ارسال الحالات بوجود شخص قام بالتواصل معهم لارسال جائزة لهم مع ضرورة ارسال مبلغ معين كرسوم أو لفك الحجز عن الجائزة.
- استهداف المشتبه بهم الاشخاص المقيمين خارج المملكة وذلك لعدم قدرة أي منهم بمتابعة موضوع الجائزة كونهم غير مقيمين في المملكة.



وتستمر المسيرة



فَكَانَتْ بِكُلِّ الْفَتَنِ
غَيْرُ قَادِرٍ لِلْأَهْلَ وَقَوْلِ الْإِهْلَ

- ورود اتصالات هاتفية ورسائل عبر البريد الإلكتروني الخاصة بشركات الصرافة من اشخاص أيقنوا أنهم وقعوا ضحية للإحتيال من قبل المشتبه بهم، حيث يقومون بتقديم صور عن المحادثات التي تمت معهم والتي تتضمن اسم الشخص الذي سيرسلون له المبلغ ورقم هاتفه في بعض الأحيان.

نتائج التحري والتحليل المالي لدى الوحدة:-

بعد استكمال اجراءات الوحدة بالتحري والتحليل المالي للإخطارات وطلبات المعلومات التلقائية الواردة من خلال التعميم على جميع البنوك ووكالات الحالات العاملين في المملكة ودراسة كافة الردود، اضافة الى المعلومات التي تم جمعها عبر البحث في قواعد البيانات المختلفة المتاحة للوحدة، تم التوصل الى وجود شبهة احتيال واضحة، وذلك من حيث قيام المشتبه بهم باستلام اعداد كبيرة من الحالات من اعداد كبيرة من المرسلين وبمبالغ معظمها صغير للحالة الواحدة إلا أنها تشكل في مجموعها مبالغ مالية ضخمة دون وجود أي علاقة واضحة تفسر طبيعة هذه الحالات أو الغاية الحقيقية منها، كما تبين من خلال المعلومات المتوفرة والبحث عبر الإنترن特 الوصول الى الصفحات الوهمية التي يتم إنشاؤها من قبل المشتبه بهم بهدف إيهام الآخرين وتنفيذ عمليات الإحتيال.



وتستمر المسيرة



فَرَحِيْلَةُ الْجَنَاحِيْنِ
غَيْلَانُ الْأَقْوَالِ وَقَوْلَةُ الْإِرْهَابِ

بناءً على ما تقدم، قامت الوحدة بإحالاة موضوع هذه الإختارات الى جهتين هما:-

- أ. الجهات الأمنية المختصة: وذلك لاطلاعهم على هذا النمط الجديد المتعلق بالإحتيال عبر إيهام افراد بوجود مبالغ مالية محجوزة أو مجدة أو جوائز مالية لهم يتم الحصول عليها بعد ارسال مبلغ مالي يعتبر كرسم، وكذلك لاستكمال التحقيقات من طرفهم بالخصوص.
- ب. النائب العام: حيث تم احاله بعض الحالات بشبهة الإحتيال وغسل الأموال.

ورد الى الوحدة تغذية راجعة من الجهات الأمنية المختصة بخصوص الإحالات التي تمت حول هذا الموضوع، وبالاطلاع عليها تبين أنه وبعد التحقيق من الاشخاص المشتبه بهم تم تحويل الموضوع الى المدعي العام المختص الذي قرر توقيفهم لدى مراكز التأهيل والاصلاح وتوجيهه تهمة (الإحتيال وغسل الأموال) لهم، وما زالت هذه القضايا منظورة.